مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (31) العدد (3)2009
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (31) No. (3) 2009

الترخُّص في العلاقات النحويَّة بين النمط التركيبيِّ والبُعد الدّلاليِّ

الدكتور سامي عوض*
الدكتور محمَّد بصل**
خـــالد حمَـــــدو ***

(تاريخ الإيداع 26 / 2 / 2009. قبل للنشر في 3 / 6 / 2009)

□ ملخّص □

هذا البحث يتناول الترخُّص في العلاقات النحويَّة؛ ذلك الترخُّص الذي هو من حيث المبدأ عدولٌ عن أصلٍ أو قاعدةٍ؛ حيث يتمُّ في هذا العدول تجاوز النمط التركيبيِّ المعتاد (التركيب المعياريِّ) وذلك لتأدية وظيفةٍ دلاليَّةٍ محدَّدةٍ، إضافةً إلى الأبعاد الجماليَّة والفنِّيَّة التي ترافق هذا الترخُّص أو ذاك .

فالمعنى النحويُّ قد لا يتبيَّن بقرينةٍ واحدةٍ؛ وعليه لا بدَّ أن تتضافر على توضيحه قرائن متعدِّدةٌ ، وأحياناً يتبيَّن ببعض هذه القرائن؛ فإذا اتَّضح المعنى النحويُّ وتبيَّن ببعضها؛ أمكن بسبب ذلك؛ الترخُّصُ بالقرائن المتبقِّية.

والترخُّص شائعٌ في الشعر كما هو في النثر، فهو في الشعر ضرورةٌ؛ ولذلك لا يُقاس في الشعر بمقياس الخطأ والصواب؛ بالقدر الذي يُنظر إليه فيه بمنظار الجمال والقبح.

والنصُّ النثريُّ كالشعر؛ ومع ذلك فإنَّ الترخُّص في القرائن شائعٌ فيه؛ لا بسبب الضرورة؛ وإنَّما لتأدية وظائف دلاليَّةٍ وجماليَّةٍ معيَّنةٍ.

الكلمات المفتاحيَّة: الترخُّص، البُنْية الأساسيَّة، القرينة اللفظيَّة، العلاقات النحويَّة، الوظائف الدلاليَّة.

* أستاذ ــ قسم اللغة العربية ــ كلية الآداب والعلوم الإنسانية ــ جامعة تشرين ــ اللاذقية ــ سورية.
** أستاذ ــ قسم اللغة العربية ــ كلية الآداب والعلوم الإنسانية ــ جامعة تشرين ــ اللاذقية ــ سورية.
***طالب دراسات عليا (دكتوراه) ــ قسم اللغة العربية ــ كلية الآداب والعلوم الإنسانية ــ جامعة تشرين ــ اللاذقية ــ سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (31) العدد (3)2009
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (31) No. (3) 2009

Licence in Syntactic Relations: Between Structural Pattern and Semantic Dimension

Dr. Sami Awad*
Dr. Mohammad Basal**
Khalid Hamado ***

(Received 26 / 2 / 2009. Accepted 3 / 6 / 2009)

□ ABSTRACT □

This research deals with licence in syntactical relations; in principle, licence is a deviation from a rule. This deviation is achieved by violating the common structural pattern (i.e. normative structure) to perform a specific semantic function in addition to the aesthetical and artistic dimensions accompanying this licence. Syntactic meaning may not be obvious by one piece of evidence. As a result, several pieces of evidence should be sought to illustrate it, but it is sometimes clarified by some of them. If some of these pieces of evidence explain syntactic meaning, licencing is allowed in other pieces of evidence. Licence is common in poetry and prose. In poetry, it is necessary. Consequently, poetry is not measured by correctness and incorrectness, but rather in terms of beauty and ugliness. Although prose is like poetry, licence of its contexts is common, not out of necessity but out of performing specific semantic and esthetic functions.

Keywords: licence, the main structure, the phonetic form, syntactical relations, semantic functions

*Professor, Department of Arabic, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University Lattakia, Syria.
**Professor, Department of Arabic, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.
***Postgraduate Student, Department of Arabic, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدِّمة:

ليست البُنْية الأساسيَّة مصطلحاً جديداً في شكله ومضمونه، فالمصطلح قد نشأ مع نشأة علم النحو؛ ولكن تحت مسمَّياتٍ متعدِّدةٍ؛ تحمل المدلول نفسه، وما قول النحاة: (الأصل كذا) أو(يرجع إلى كذا) أو(هو على تقدير كذا) إلاَّ إشارةٌ إلى النمط المعياريِّ أو أصل البُنْية ورجوعٌ إليها، ويعود اهتمام النحاة بهذا المصطلح إلى أهمِّيَّة الأصل أو البُنْية الأساسيَّة في فهْم الظواهر اللغويَّة المتشابهة التركيب ثُمَّ التفريق بينها، وذلك كالتفريق بين وظيفة الحال ووظيفة المفعول الثاني في الجملة التي تحتوي فعلاً ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

فالبُنْية الأساسيَّة هي النموذج الذي يُحاسب الكلامُ الحيُّ وفقه، ولا يعني هذا أنَّ أيَّ خروجٍ عن هذه البُنْية مقطوعٌ ببطلانه، فالترخُّص في القرائن اللفظيَّة هو مظهرٌ من مظاهر هذا الخروج عن البُنْية الأساسيَّة، وهو يؤدِّي وظائف دلاليَّةٍ وجماليَّةٍ قد لا ينطوي عليها أصل التركيب، إضافةً لاختلاف الترخُّص عن العــدول .

ففي الترخُّص في القرائن اللفظيَّة؛ نجد أنَّ المعنى النحويَّ (الوظيفيَّ) يصعب تحديده بواسطة قرينةٍ لفظيَّةٍ أو معنويَّةٍ واحدةٍ؛ فهو ينتج عن العديد من القرائن؛ التي تتضافر فيما بينها لبيانه؛ وإذا ما اتَّضح هذا المعنى بالبعض منها؛ أمكننا أمْنُ اللبْس أن نترخَّص في بقيَّتها، وذلك نحو قولهم: خرق الثوبُ المسمارَ. فالترخُّص في العلامة الإعرابيَّة هنا سوَّغه أمْن اللبْس؛ إذ لا يختلف اثنان على أنَّ المسمار هو الخارق، وأنَّ الثوب هو المخروق.

وأمَّا العدول عن تعبيرٍ إلى آخر؛ فهو احتمالٌ لأكثر من وجهٍ إعرابيٍّ، وأكثر من دلالةٍ.

أهمِّيَّة البحث وأهدافه:

اللغة ظاهرةً إنسانيَّةً؛ والإنسان بطبعه قلَّما يكتفي لإدراك أمرٍ ما بقرينةٍ واحدةٍ تدلُّ عليه، فالقرائن تتضافر على إيضاح المعنى الوظيفيِّ النحويِّ وبيانه، ولا يتمُّ فهْم الترخُّص إلاَّ من خلال الاعتداد بهذه القرائن.

وتأتي أهمِّيَّة ظاهرة الترخُّص في العلاقات النحويَّة (القرائن اللفظيَّة) من جهة مناقشتها القيم الدلاليَّة والبيانيَّة التي يؤدِّيها الترخُّص في الجمل والتراكيب؛ فهو لا يكون اعتباطاً بل يؤدِّي غايةً محدَّدةً وهدفاً معيَّناً؛ شرط أمْن اللبْس الذي هو مطلبٌ لا يمكن تجاوزه، وعليه يمكن أن نلخِّص أهداف هذا البحث بما يلي:

1ــ بيان البعد الدلاليِّ للتراكيب التي تخرج عن البُنْية الأساسيَّة؛ وربط ذلك بالبعد الجماليِّ للبُنْية التي انتهت إليها هذه التراكيب، ثُمَّ رصد الفروق بين الترخُّص فيها والعدول.

2ــ الإشارة إلى حجم الدور الذي تشغله هذه الظاهرة في حياتنا اللغويَّة، وإبراز استعمالاتها قديماً وحديثاً، ثُمَّ الوظائف الدلاليَّة والجماليَّة التي تنهض بها.

3ــ الكشف عن أهمِّيَّة الأساليب التي هي من شجاعة العربيَّة في تعدد طرق بناء تراكيبها، وفي تضمُّن هذه التراكيب وظائف دلاليَّةٍ وجماليَّةٍ معيَّنة، والتفريق بين ما يبدو متشابهاً منها؛ كالفرق بين الحذف وعدم الذكر.

4ــ البحث في ظاهرة الترخُّص في القرائن اللفظيَّة يجعلنا نقف على الأبعاد الدلاليَّة للتراكيب والموضوعات التي تقع ضمن إطار هذه الظاهرة، ويمنحنا ثقةً ومقدرةً على فهمها وتحليلها واستخلاص الفوائد منها.

منهجيَّة البحث:

يعتمد هذا البحث في مناقشته هذه الظاهرة المنهج الوصفيَّ؛ الذي يتناول الظــاهرة اللغويَّة كــما وردت فــي مظانِّها؛ وِفْق مفهوم البُنْية الأساسيَّة للتراكيب والجمل، ثُمَّ يتعرَّض للوظائف الدلاليَّة التي حملتها هذه التراكيب؛

وذلك من خلال تتبُّعه القرائن الدالَّة على هذا المعنى أو ذاك، تلك القرائن التي تُجنِّب التركيب الوقوع في اللبْس، وعليه يكون بالإمكان التفريق بين البعد الدلاليِّ للترخُّص والبعد الدلاليِّ للأُسلوب العدوليِّ.

وإذا كان هذا البحث يرصد الأبعاد الدلاليَّة التي تتحقَّق في إطار العلاقات النحويَّة المبيَّنة بالقرائن اللفظيَّة، فإنَّه لا يغفل عن أهمِّية التفاعل مع معطيات الدراسات المعاصرة؛ التي تناولت هذه الظاهرة وتعرَّضت لاستعمالاتها من قريبٍ أو بعيدٍ؛ قديماً كان أو حديثاً.

النتائج والمناقشة: «نماذج الترخُّص في التراث النحويِّ»

من المعلوم أن المعنى النحويَّ لا يتحدَّد عن طريق قرينةٍ لفظيَّةٍ أو معنويَّةٍ واحدةٍ؛ فهو ينتج عن طريق تضافر عددٍ من القرائن؛ وإذا ما اتَّضح هذا المعنى؛ أمكننا أمْنُ اللبْس أن نترخَّص في بقيَّتها، ولهذا نجد مَن يوصِّف التقدير النحويَّ بأنَّه ليس "أكثر من إجراءٍ أو وسيلةٍ لجبر النقص الذي يشوب ظاهر العبارة؛ حرصاً على مثاليَّة اللغة في النهاية"[1]. **فمن مظاهر الترخُّص في العلاقات النحويَّة (القرائن اللفظيَّة) مايلي:**

1ــ الترخُّص في قرينة البُنْية:

يعتمد تكوين البُنْية الأساسيَّة على الشروط المفروضة على كلِّ عنصرٍ فيها؛ ويرى الدكتور محمَّد حماسة أنَّ هــذه البُنْية ما هي في حقيقة أمرها "إلاَّ مجموعةٌ من هذه القواعد الفرعيَّة؛ التي تتناول التعريف، والتنكير، والتذكير، والتأْنيث، والعدد، والتقديم، والتأْخير، والإفراد، والتركيب، وغير ذلك من القواعد التي تحكم عناصر البُنْية الأساسيَّة. وينضمُّ إلى هذه القواعد العلاقات المعنويَّة المختلفة النابعة من معنى الكلمة المعجميِّ، وتفاعل هذا المعنى المعجميِّ مع غيره في الجملة؛ بحيث يشكِّل معنًى تركيبيًّاً جديداً، ثُمَّ علاقة هذا المعنى التركيبيِّ نفسه بالمعنى الأكبر وهو السِّياق"[2].

ولهذا تدخل الحقيقة والمجاز تحت مفهوم البُنْية الأساسيَّة، وهذه الفكرة لم تكن بعيدةً عن أنظار النحاة العرب، وممَّا يدلُّ على أنَّهم كانوا غير بعيدين عنها أُمور عدَّة منها[3]:

أ ــ وجود ما يُعرف بالمحلِّ الإعرابيِّ: وذلك أنَّ هناك وظائف نحويَّةً لا يتغيَّر مظهرها في التراكيب والجمل وإن تحرَّكت من موقعٍ إلى آخر، فهي تبقى محتفظةً بمحلِّها الإعرابيِّ، فالمبنيَّات نحو(الذي) من قولنا: جاء الذي ننتظره، ورأينا الذي نحذَره. قد تنوَّعت وظيفتها النحويَّة دون أدنى تغيُّرٍ في ظاهرها .

ب ــ وجود ما يعرف بالإعراب التقديريِّ: وهو معروفٌ في الأسماء المقصورة مطلقاً؛ وفي الأسماء المنقوصة عدا حالة النصب، وإذا كانت العلامة الإعرابيَّة لم تظهر على هذه الأبنية فإنَّه يمكن أن نقدَّرها من خلال التعالق بين الوظائف النحويَّة في التركيب الواحد، وإذا ما ورد ما يخالف شرط هذه البُنْية الأساسيَّة عُدَّ خروجاً عن أصل الاستعمال ويســمَّى في الشعر ضرورةً، كقول جرير[4]:

---

(1) ــ راضي ، د. عبد الحكيم. *نظرية اللغة في النقد العربي* ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1980م ، ص193.

(2) ــ عبد اللطيف ، د. محمَّد حماسة. *بناء الجملة العربية* ، ط1 ، دار الشروق ، القاهرة ، 1996 م. ص 197.

(3) ــ ينظر المرجع نفسه ، ص 205/204.

(4) ــ جرير بن عطية. *الديوان* ، تحــ: نعمان أمين طه ، دار المعارف، مصر، دت. ، ص 834. ينظر السيوطي ، جلال الــدين عبــد الرحمن بن أبي بكر. *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع* ، ج1، ط1 ، تحــ: أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيــروت ،= = 1998م. ص 180.، ج 1 ، ص180، والشنقيطي ، أحمد الأمين. *الدرر اللوامع* ، ج1 ، تحــ: أحمد السيد أحمد علي ، المكتبة التوفيقية، القاهرة ، دت. ص81.

وعرْقُ الفرزدق شَرُّ العُروق خبيثُ الثَّرى كابِيُ الأَرْنُدِ

وقد استُشهد به على ظهور الضمَّة في المنقوص ضرورةً.

ج ــ الاسم المجرور بحرف الجرِّ الزائد: وذلك كما في قوله تعالى: ﴿**وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ**﴾[5]، وقوله:﴿**مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مَّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ**﴾[6]، وقوله: ﴿**هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم**﴾[7]. فهنا نجد أنَّ العلامة الإعرابيَّة قد ابتعدت عن الوظيفة النحويَّة، فالاسم في هذه الشواهد مجرورٌ في ظاهره، ولكنَّ وظيفته النحويَّة مختلفةٌ عن علامته الإعرابيَّة؛ فهو خبرٌ في الآية الأُولى، وفاعــلٌ في الثانية، ومبتدأٌ في الثالثة، وكــلُّ ذلك جاء اعتماداً على البُنْية الأساسيَّة للتركيب دون ظاهره المنطوق.

الخروج عن البُنْية الأساسيَّة:

لا نريد أن نزعم أنَّ البُنْية الأساسيَّة هي أمرٌ ثابتٌ لا يقبل الحركة إلاَّ في نطاق القواعد المعتمدة؛ التي تحدُّ من حريَّة التعبير، ولهذا فإنَّ القيود التي تفرضها القواعد على البُنى التركيبيَّة في النصِّ يمكن أن يُستعاضَ عنها؛ من خلال التنبيهات والإشارات المستمدَّة من سياق الموقف، "فالعناصر التي يمكن فهمها من الموقف مثلاً من خلال الإدراك الحسيِّ يمكن السكوت عنها أو اقتضابها بواسطة المتكلِّم دون ضررٍ يعود على الطاقة الاتِّصاليَّة للنصِّ، وهكذا لا ينبغي للصواب النحويِّ أن يُعدَّ قانوناً بل أن يعدَّ تعويضاً (default) أي: معياراً يُلجأُ إليه فقط عند عدم وجود قرائن محدَّدةٍ، أو هو تفضيلٌ (preference) أي: معيارٌ يفضَّل على غيره حينما تتعدَّد الاحتمالات"[8]، حينها يُلجأ للصواب النحويِّ الذي يتوافق معه البعد الدلاليُّ والجماليُّ للتركيب.

ولهذا نجد أنَّه يمكن الخروج عن البُنْية الأساسيَّة للجملة وتجاوز نمطها المعياريِّ؛ والتمتُّع بحريَّة الحركة بين عناصر الجملة؛ تقديماً وتأْخيراً؛ وحذفاً وذكراً؛ كلُّ ذلك بشرط عدم اللبْس؛ وبالمقابل "إذا خيفَ اللبْسُ وهُدِّد القصدُ، وأمكن للسامع أن يحمل الخطاب على غير المراد، فيُنْقَضُ العهدُ وينحَلُّ القصدُ وتتبدَّلُ القضيَّة والحكم، فلا مناص من إيفاء اللغة أقدارها وإحلال الكلمات محلَّها"[9].

وقد يكون الخروج عن البُنْية الأساسيَّة لغايةٍ نفسيَّةٍ أو لأمرٍ خفيٍّ، فالكلام المقلوب كما يراه الدكتور حماسة: "أدعى إلى إثارة الذهْن بالتفكير فيه؛ وتشرُّبه على تؤدَةٍ وريْثٍ، لأنَّه يصدم الذهْن بما لم يعتدْ عليه مــن الاستعمالات اللغويَّة، فيجد الإنسان نفسه مضطرَّاً لإعادة النظر وإنعام الفكر، فيكون ذلك ــ ولو كان ممجوجاً ــ أمكن في النفس وأشبه بعدم النسيان"[10].

فمن الترخُّص في قرينة البُنْية حذفُ ياءِ المتكلِّم كما في قوله تعالى: ﴿**قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ**﴾[11]. بحذف الياء من الفعل(نَبْغِ) وقد ورد هذا الفعل في القرآن بمثل إسناده المتقدِّم؛ ولكن بعدم الحذف؛ وذلك قوله تعالى: ﴿**قَالُواْ يَا**

---

(5) ــ سورة فصلت ، الآية 46 .

(6) ــ سورة الأنبياء ، الآية 2.

(7) ــ سورة فاطر ، الآية 3.

(8) ــ بوجراند ، روبرت دي. *النصُّ والخطاب والإجراء* ، ط1، ترجمة: د. تمَّام حسَّان ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1998م ، ص90.

(9) ــ صمود ، د. حمادي. *التفكير البلاغي عند العرب* ، منشورات الجامعة التونسية ،1981م ، ص107.

(10) ــ عبد اللطيف ، د.محمَّد حماسة. *العلامة الإعرابيَّة في الجملة بين القديم والحديث* ، جامعة الكويت ، مطبوعات الجامعة ، 1984م. ص 383.

(11) ــ سورة الكهف ، الآية 64.

أَبَانَا مَا نَبْغِي هَـذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾[12]. والذي سوَّغ ذلك هو أنَّ الحدث مختلِفٌ في الآيتين؛ فالوظيفة الدلاليَّة للفعل(**نَبْغِ**) تختلف عن الوظيفة الدلاليَّة للفعل (**نَبْغِي**) وتوضيح ذلك في السِّياق؛ قال تعالى في(الكهف): ﴿**قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا ۝63 قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا ۝64**﴾[13]. فالبعد الدلاليُّ للحذف من الفعل(نبْغِ) يتوافق مع الغاية التي يسعى إليها نبيُّ الله موسى والتي ليست هي المكان وإنَّما الشخص الذي سيتعلَّم منه، وفي ذلك يقول الدكتور فاضل السامرَّائي: "إنَّ نسيان الحوت ليس هو ما يبغيه موسى على وجه الحقيقة؛ وإنَّما يبغى الشخص الذي يريد موسى أن يتعلَّم منه، وأمَّا في سورة يوسف ، فالطعام هــو ما يبغون، وهــو سبب رحلتهم، ففَرَّقَ بين البُغيتين. فلمَّا كان ما في الكهف ليس هو ما يبغون؛ حذف من الحدَث إشارةً إلى عدم إرادة هذا الحدث على وجه التَّمام وإنَّما هو علامةٌ على الموضع الذي يجدون فيه بُغيتهم، ولمَّا كان ما في يوسف هو بُغيتهم ذكر الفعل كاملاً ولم يحذف منه"[14].

2ــ الترخُّص في قرينة الرُّتبة:

من المعلوم أنَّ الرُّتبة هي قرينةٌ نحويَّةٌ من قرائن المعنى، ويمكن وصفها بأنَّها جزءٌ من النظام النحويِّ؛ وظيفته الأساسيَّة تحديد موقع الكلمة من بناء الجملة، وتنقسم إلى محفوظةٍ وغير محفوظةٍ، وإنَّ مراعاة الترتيب السِّياقيَّ في حالة الرُّتب غير المحفوظة هي واجبةٌ؛ إن كان في النظام اللغويِّ أو في الاستعمال، وكلُّ ما خالف ذلك إنَّما يُحكم عليه بالخطأ النحويِّ أو بالخروج عن البُنْية الأساسيَّة.

أمَّا الترتيب السِّياقيُّ لعناصر الجملة في حالة الرُّتب غير المحفوظة فهو أصلٌ افتراضيٌّ اتَّخذه النظام النحويُّ، وقد يحتِّم الاستعمال ــ حسب المقام أو الغرض ــ بتغيير الرُّتبة، فهي تمتلك قدْراً من الحرِّيَّة والتصرُّف بالتقديم والتأْخير؛ فيتقدَّم ما كان مؤخَّراً وقد تنعكس الرُّتبة "فيصبح العكس رتبةً محفوظةً كرتبة الكاف في نحو: أكرمكَ الله"[15] .

مظاهر حرِّيَّة الرُّتبة:

لم تترك اللغة العربيَّة وسيلةً تتميَّز بها إلاَّ وسلكتها، وإذا كان المتكلِّم بهذه اللغة لا يملك أيَّة حرِّيَّةٍ اتِّجاه الألفاظ (العلامات) وذلك بحكم أصل الوضع المتعارف عليه، "فإنَّه يمتلك حرِّيَّةً لا يستهان بها إزاء(قوانين النحو) التي ينظِّم من خلال قواعدها العلاماتِ اللغويَّة"[16]. وهنا يتَّسع المجال التعبيريُّ أمام المتكلِّم أو المنشِئ بفضل الفضاء الواسع الذي وفَّرته له حرِّيَّة الرُّتبة المُقَيَّدة بوضوح الوظيفة الدلاليَّة للتعبير، فقد جاء في المقتضب: "وإنَّما يصلح التقديم والتأْخير إذا كان الكلام موضِّحاً عن المعنى"[17]. ولهذا فإنَّ حرِّيَّة الرُّتبة تأْتي على ضربين:

ــ الأوَّل: أن يتقدَّم فيه المتأخِّر مع المحافظة على وظيفته، كما لو تقــدَّم الخبر على المبتدأ، أو المفعول به علــى الفاعل أو على الفعل نفسه، وهذا يبرز دور العلامة الإعرابيَّة في تحديد الوظيفة النحويَّة وحراستها.

---

[12] – سورة يوسف ، الآية 65.

[13] – سورة الكهف ، الآيات 64/63.

[14] – السامرَّائي ، د. فاضل صالح. *بلاغة الكلمة في التعبير القرآني* ، ط2 ، دار عمَّار ، عمَّان ، 2001م. ص 37.

[15] – حسَّان ، د. تمَّام. *البيان في روائع القرآن* ، ج1 ، ص 233.

[16] – المرجع نفسه ، ج2 ، ص107.

[17] – المبرِّد، محمَّد بن يزيد. المقتضب، ج2، ط1، تحــ: حسن حمد ، د.إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ،1999م، ص80.

ــ والثاني: هو ما يتقدَّم فيه المتأخِّر؛ ولكنَّه لا يبقى على وظيفته النحويَّة التي كان عليها كسابقه، بل ينتقل إلى وظيفةٍ نحويَّةٍ أُخرى، وذلك مثل: (قام زيدٌ) فإنَّه إذا تقدَّم المسند إليه يصبح التركيب: (زيدٌ قام) فتتبدَّل الوظيفة النحويَّة التي كان يشغلها لفظ (زيدٍ). ففي الحالة الأُولى وظيفته الفاعليَّة، وفي الثانية وظيفته الابتداء[18].

3ــ الترخُّص في قرينة المطابقة:

يختلف البعد الدلاليُّ للترخُّص في المطابقة؛ فهو واسع المدى بعيد الغاية ويرى الدكتور محمَّد حماسة أنَّه لا يأتي "رغبةً في الخلاف أو المغايرة؛ بــل لا بــدَّ أن يكون له غايةٌ تُطلب ومعنًى يُراد، وإلاَّ كان عبْثاً وفساداً"[19]. ففي قوله تعالى: ﴿**وَلَكِنِّيَ أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ**﴾[20]. المطــابقة حاصلةٌ بين ضمير المخاطَبين في (أراكم) وبين الفعل المضارع (تجهلون) وقد أعطت بعداً دلاليَّاً للتعبير أقوى من الترخُّص فيه، إذ إنَّه "يصحُّ نحويَّاً أن يقال: (ولكنِّي أراكم قوماً يجهلون) بمطابقة الفعل للقوم"[21]. فالمطابقة الحاصلة في تركيب الآية حملت بُعداً دلاليَّاً وأدَّت تأثيراً نفسيَّاً على المخاطَبين لا يرقى إليه الترخُّص الجائز الذي سبقت الإشارة إليه.

ــ ومن الترخُّص في العدد والنوع قوله تعالى: ﴿**قَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ**﴾[22]. قال الزمخشريُّ في الكشَّاف: "فإن قلــتَ: هلاَّ قيــل: طائعين علــى اللفظ أو طائعاتٍ على المعنى؟ لأنَّها سمواتٌ وأَرضون، قلت: لمَّا جُعلْنَ مُخاطَباتٍ ومُجيباتٍ، ووُصِفْن بالطوع والكَره؛ قيل: طائعين في موضع طائعاتٍ"[23].

فالترخُّص إنَّما كان في هذه الآية في موضعين: العدد والنوع، ويرى الدكتور تمَّام حسَّان أنَّهما "يتَّضحان عند وضع (قالتا) بإزاء طائعين، أي: وضْعٌ للتثنية بإزاء الجمع، والتأنيث بإزاء التذكير"[24].

ــ الجمع بين الصيغ والدلالات المختلفة: وهذا ما نجده في جماليَّات التركيب القرآنيِّ كما في قوله تعالى: ﴿**مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللّهَ قَرْضًا حَسَنًا**﴾[25]. "فقد يراد به ما يقرض؛ فيكون مفعولاً به، وقد يراد به إقراضاً حسناً؛ فيكون مفعولاً مطلقاً، وقد جمع هذين المعنيين في هذا التعبير"[26] ليزداد حُسْناً على حُسْنٍ.

ــ مخاطبة الواحد بلفظ الاثنين: قال السيوطي:"ومن سنن العرب أن تأْمر الواحد بلفظ أَمر الاثنين، نحــو: افعلا ذلك؛ ويكون المخاطَب واحداً"[27]. ويعلِّل الزمخشريُّ ذلك لأنَّ "العرب أكثر ما يرافق الرجلَ منهم اثنان، فكثر على ألسنتهم أن يقولوا: خليليَّ، وصاحبيَّ، وقِفَا، وأسعدا؛ حتى خاطبوا الواحد خطاب الاثنين، وعن الحجَّاج أنَّه كان يقول: يا حرسي اضربا عنقه"[28].

---

[18] – ينظر عبد اللطيف ، د.محمَّد حماسة. *العلامة الإعرابيَّة في الجملة بين القديم والحديث* ، ص315/314.

[19] – المرجع نفسه ، ص 332.

[20] – سورة هود، الآية 29.

[21] – حسَّان ، د. تمَّام. *البيان في روائع القرآن*. ج1 ، ص 241.

[22] – سورة فصلت، الآية 11.

[23] – الزمخشري ، عمر بن محمود. *الكشَّاف*، ج4، ضبط : مصطفى حسين أحمد ، دار الكتاب العربي ، دت. ، ص 190.

[24] – حسَّان ، د. تمَّام. *البيان في روائع القرآن*. ج1 ، ص242.

[25] – سورة البقرة ، الآية 245.

[26] – السامرَّائي ، د. فاضل صالح. *معاني النحو* ،ج2، ط 2، دار الفكر ، عمَّان ، 2003م. ، ص140.

[27] – السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر. *المزهر في علوم اللغة وأنواعها* ،ج1، تحــ: محمَّد أحمد جاد المولى ، علي محمَّــد البجَّــاوي ومحمَّد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، دت. ، ص334.

[28] – الزمخشري ، عمر بن محمود. *الكشَّاف* ، ج4 ، ص387 .

ــ ذكْر المتكلِّم نفسه بلفظ الجماعة للتعظيم والتفخيم: إذ "قــد يقول المعظِّم: (فعلنا) و(نحن) و(إيَّانا) عــادَّاً نفسه كالجماعة"[29]. فمخاطبة الواحد بلفظ الجماعة هي من سنن العرب في كلامها، إذ "يقال للرجل العظيم: انظــروا في أمري.. لأنَّ الرجل العظيم يقول: نحن فعلنا؛ فعلى هذا الابتداء خوطبوا في الجواب"[30].

ــ وقوع الجمع موقع المثنَّى: قال سيبويه: "وهو أنَّ يكون الشيئان كلُّ واحدٍ منهما بعض شيءٍ مفردٍ من صاحبه"[31]؛ وقد بيَّنه السيوطي بأنَّه: "ما أُضيف إلى متضمَّنه وهو مثَّنى لفظاً؛ نحو: قطعتُ رؤوسَ الكبشين، أي رأسيهما"[32]. وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿**إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا**﴾[33]. "وليس لهما إلاَّ قلبان"[34].

ــ وقوع المفرد موقع الجمع والمثنَّى ، فمن الأوَّل قولــه تعالى: ﴿**وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ**﴾[35]. جاء في الكشَّاف في هذه الآية: "(لا يأْكلون) صفة لــ(جسداً)، والمعنى: وما جعلنا الأنبياء عليهم السلام قبله ذوي جسدٍ غير طاعمين، ووُجد الجسد لإرادة الجنس؛ كأنَّه قال: ذوي ضربٍ من الأجساد"[36].

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿**فَقُولا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾[37]. قال الزمخشريُّ "فإن قلت: هلاَّ ثنَّى (الرسول) كما ثنَّى في قوله: ﴿**إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ**﴾[38]. قلت: الرسول يكون بمعنى المرسَل، وبمعنــى الرسالة، فجُعل ثَمَّ بمعنى المرسَل فلم يكن بدٌّ من تثنيته. وجُعل هاهنا بمعنــى الرسالة فجاز التسوية ــ إذا وصف به ــ بين الواحد والتثنية والجمع"[39]. من وجهة أُخرى فإنَّه "يجوز أن يوحِّد؛ لأنَّ حكمهما لتساندهما واتِّفاقهما على شريعةٍ واحدةٍ، واتِّحادهما لذلك، وللأخوَّة كان حكماً واحداً، فكأنَّهما رسولٌ واحدٌ"[40].

ــ تذكير المؤنَّث وتأْنيث المذكَّر: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿**فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ**﴾[41]. أي: "فمن بلغه وعظٌ من الله وزجرٌ"[42]. وقد ذهب سيبويه إلى أنَّ الضابط في ذلك: هو أن يكون المؤنَّث مضافاً إلى بعضه. فقد جاء في الكتاب: "وربَّما قالوا في بعض الكلام: ذهبت بعض أصابعه، وإنَّما أنَّث البعض لأنَّه أضافه إلى مؤنَّثٍ هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنِّثه. لأنَّه لو قال: ذهبت عبد أمِّك لم يَحسن"[43].

---

[29]– الإستراباذي ، رضيُّ الدين. *شرح الرضيِّ على الكافية* ، ج3، تحــ: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية ، دت. ص16.

[30] – السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر. *المزهر في علوم اللغة وأنواعها* ، ج1، ص333.

[31] – سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر. *الكتاب* ،ج3، ط1، تحــ: عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، دت. ، ص621.

[32] – السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر ، *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع* ،ج1، ط1 ، تحــ: أحمد شمس الدين، ص168، وينظر السيوطي ، *المزهر في علوم اللغة وأنواعها* ، ج2، ص 194. وفيه: "قطعت رؤوس الكبشين وليس لهما إلا رأسين".

[33] – سورة التحريم ، الآية 4.

[34] – السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر. *المزهر في علوم اللغة وأنواعها* ، ج2، ص 193.

[35] – سورة الأنبياء، الآية 8.

[36] – الزمخشري ، عمر بن محمود. *الكشَّاف* ، ج3 ، ص104/3.

[37]– سورة الشعراء، الآية 16.

[38]– سورة طه، الآية 47 .

[39]– الزمخشري ، عمر بن محمود. *الكشَّاف* ، ج3 ، ص304.

[40]– المصدر نفسه ، ج3 ، ص 305.

[41]– سورة البقرة ، الآية 275.

[42]– الزمخشري ، عمر بن محمود. *الكشَّاف* ، ج1 ، ص321.

[43]– سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. *الكتاب* ،ج1 ، ص51.

ــ تنزيل غير العاقل منزلة العاقل: وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿**إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ**﴾[44]. فقد عبَّرت الآية عن حال الكواكب بـــ(ساجدين)، وهو جمعٌ سالمٌ خاصٌّ بالعقلاء. قال الزمخشريُّ: "فإن قلت: فلِم أُجريت مُجرى العقلاء في ﴿**رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ**﴾؟ قلت: لأنَّه لمَّا وصفها بما هو خاصٌّ بالعقلاء وهو السجود؛ أُجرى عليها حكمهم؛ كأنَّها عاقلةٌ، وهذا كثيرٌ شائعٌ في كلامهم، أن يلابس الشيءُ الشيء من بعض الوجوه؛ فيُعطى حكماً من أحكامه إظهاراً لأثر الملابسة والمقاربة"[45].

ــ الالتفات: وهو "نقل الكلام من أُسلوبٍ إلى آخر؛ تطريةً واستدراراً للسامع، وتجديداً لنشاطه، وصيانةً لخاطره من الملال والضجر بدوام الأُسلوب الواحد على سمعه"[46]. وذلك كأنْ يكون الانتقال من التكلُّم إلى الخطاب كما في قوله تعالى: ﴿**وَمَا لِيَ لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**﴾[47]. "الأصل (وإليه أرجع) فالتفتَ من التكلُّم إلى الخطاب، وفائدته: أنَّه أخرج الكلام في معرض مناصحته لنفسه؛ وهو يريد نصح قومه؛ تلطُّفاً وإعلاماً أنَّه يريده لنفسه، ثُمَّ التفتَ إليهم؛ لكونه في مقام تخويفهم، ودعوتهم إلى الله"[48].

وكذلك الانتقال من التكلُّم إلى الغيبة، كقوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۝1 فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ۝2**﴾[49]. فهو لم يقل (فصلِّ لنا) وذلك "تحريضاً على فعل الصلاة لحقِّ الربوبيَّة"[50]. إذ لو قال (فصل له) لجعلت الصلاة مستحقَّةً لكلِّ من أعطى، ولذا لم تُعلَّق الصلاة بالعطـــاء، وإنَّما خُصَّ بها مستحقُّها؛ فذكر اسم الربِّ احتياطاً لذلك.

وكذلك الانتقال من الخطاب إلى الغيبة، كقوله تعالى: ﴿**حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ**﴾[51]. فقد انتقل السِّياق في الآية من الخطاب إلى الغيبة؛ حيث "التفتَ عن(كنتُمْ) إلى (جرَيْنَ بِهِم). وفائدة العدول عن خطابهم إلى حكاية حالهم لغيرهم؛ لتعجُّبه من فعلهم وكفرهم، إذ لو استمرَّ على خطابهم لفاتت تلك الفائدة"[52]؛ إلى غير ذلك من مواطن الالتفات.

ومن ذلك أيضاً ما جاء في قوله تعالى: ﴿**وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا**﴾[53]. "فقد جاء بالفعل(تبتَّل) لكن لم يجئ بمصدره، وإنَّما جاء بمصدر(بتَّل). فمن المعلوم أنَّ مصدر تبتَّل: هو التبتُّل؛ كتعلَّم تعلُّم. أمَّا (التبتيل) فهو مصدر(بتَّل) مثل:

---

[44]– سورة يوسف ، الآية 4.

[45] – الزمخشري ، عمر بن محمود. *الكشَّاف*، ج2 ، ص444.

[46] – الزركشي، بدر الدين محمَّد. *البرهان في علوم القرآن*،ج3، تحـــ: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، 139هـــ،ص314.

[47] – سورة يس، الآية22.

[48] – الزركشي ، بدر الدين محمَّد. *البرهان في علوم القرآن* ، ج3 ، ص 315 ، والقزويني ، الخطيب. *الإيضاح في علوم البلاغة* ،ج2 ط3، ، شرح وتعليق وتنقيح: د. محمَّد عبد المنعم خفاجي ، دار الجيل ، بيروت ، دت ، ص87.

[49] – سورة الكوثر، الآية2/1.

[50] – الزركشي ، بدر الدين محمَّد. *البرهان في علوم القرآن* ،ج 3، ص317 ، وينظر القزويني ، الخطيب. *الإيضاح في علوم البلاغة* ، ج2، شرح وتعليق وتنقيح: د. محمَّد عبد المنعم خفاجي ، ص88.

[51] – سورة يونس، الآية22.

[52]– الزركشي ، بدر الدين محمَّد. *البرهان في علوم القرآن*، ج3 ، ص 318 ، وينظر القزويني ، الخطيب. *الإيضاح في علوم البلاغة*، ج2، شرح وتعليق وتنقيح: د. محمَّد عبد المنعم خفاجي ، ص88.

[53] – سورة المزمل ، الآية8.

علَّم تعليم. فجاء بالفعل(تبتَّل) لكن لم يجئ بمصدره، وإنَّما جاء بمصدر فعلٍ آخر، فجمع بين معنيين في آنٍ واحدٍ"[54].

والصياغة الفنيَّة لهذا التعبير إنَّما جاءت من قبل استخدام مُلاقِي الفعل في الاشتقاق، "فالتبتُّل معناه الانقطاع إلى الله في العبادة، والعبادة تأتي بالتدرُّج، وحمل النفس وتكلُّف مشاقِّها، فجاء بالفعل الدالِّ على التدرُّج أوَّلاً، ثُمَّ جاء بالمصدر الدالِّ على التكثير، ومعنى ذلك أنَّه بدأ بالتدرُّج وانتهى بالكثرة؛ وهو توجيهٌ تربويٌّ سليمٌ؛ ولو عَكس فجاء بالفعل الدالِّ على الكثرة أوَّلاً ثُمَّ جاء بعده بالمصدر الدالِّ على التدرُّج لم يفد هذه الفائدة"[55].

4ــ الترخُّص في الاختصاص:

ومن أشيع صوره (التضمين النحويُّ) وهو كثيرٌ في القرآن الكريم، فالأفعال التي ترد في كثيرٍ من الآيات؛ تخالف في تعدِّيها إلى حرف الجرِّ ما نصَّت عليه معاجم اللغة. وهناك من يرى أنَّ هذه الظاهرة إنَّما هي تضمُّن حرف الجرِّ معنى حرف جرٍّ آخر، ففي قوله تعالى: ﴿**وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاء بِكُم مِّنَ الْبَدْوِ**﴾[56]. "أي: إليَّ"[57]، ذلك "لأنَّ حــرف الجــرِّ الذي يستعمل مع فعل الإحسان هو: إليَّ"[58]. فالفعل إذاً باقٍ على دلالته المعجميَّة المعهودة؛ ولم تنتقل دلالته إلى معنى فعلٍ آخر، واختلاف المعنى والدلالة بحسب وجهة نظر أصحاب هذا الرأْي هي محصورةٌ بالحرف الذي اكتسب معنى حرفٍ آخر يستحقُّ هذه التعدية.

فالتضمين أُسلوبٌ عدوليٌّ شائعٌ، وقد اختلفت الآراء: هل هو بالفعل أم بالحــرف، وإن كــان التضمين بالفعل هو أوضح منه بالحرف كما بيَّناه، وهو لهذا ولغيره "لم يعد يُنظر إليه النظرة إلى الرُّخصة؛ لأنَّه يُقاس عليه ولا يُقاس عليها"[59]. فهو من أساليب التوسُّع في الكلام؛ إذْ به تؤدِّي الكلمة الواحدة مؤدَّى كلمتين كقول الفرزدق[60] :

كيفَ تَراني قالِياً مِجَنِّي أَضْربُ أَمْرِي ظَهْرَهُ لِلْبَطْنِ
قــدْ قَتــلَ اللــهُ زِيــاداً عَنِّــي

"أي صرفه عنِّي بالقتل"[61]. وفائــدة التضمين النحويِّ هي: اكتساب معنيين في تعبيرٍ واحــدٍ "معنى الفعل المذكور، والفعل المحذوف؛ الذي ذكر شيءٌ من متعلِّقاته"[62].

---

[54] – السامرَّائي ، د. فاضل صالح. *معاني النحو* ،ج 2، ص140.

[55] – المرجع نفسه ،ج 2، ص141.

[56] – سورة يوسف ، الآية 100.

[57] – ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن هشام. *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* ، ط1«ملوَّنة»، تحــ: د. مازن المبارك ومحمَّد علي خلف الله، مراجعة سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، الناشر خالد العطَّار ، بيروت 3 شباط 1998 م. ص 115.

[58] – حسَّان ، د. تمَّام. *البيان في روائع القرآن*، ج1 ،253.

[59] – المرجع نفسه ، ج1 ، 253.

[60]– ديوان الفرزدق، شرح عبد الله الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، دط، دت، ص881. و«قالياً»هي رواية ابن جنِّي، أبو الفتح عثمان. *الخصائص* ، ج2 ، ط2، تحــ: محمَّد علي النجَّار، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، دت. ، ص 310. و«قالِباً» هي رواية الديوان وابن هشام، جمال الدين عبد الله بن هشام. *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* ، تحــ: د. مازن المبارك ، ص649، وكذلك اللسان. ابن منظور، جمال الدين محمد. *لسان العرب* ،ج12،ط1،دار صادر، بيروت،2000م. ص22. وفي بقيَّة ما اطَّلعت عليه.

[61] – ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن هشام. *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* ، تحــ: د. مازن المبارك ، ص649.

[62] – السامرَّائي ، د. فاضل صالح. *معاني النحو* ،ج 3، ص13.

وللتضمين صورٌ عديدةٌ، فقد يُضمَّن الفعل المتعدِّي معنى الفعل اللازم كما في قوله تعالى: ﴿**فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ**﴾[63]. "فإنَّ (خالف) فعلٌ متعدٍّ، يقال: (خالفت أمره). ولا يقال: (خالفت عن أمره). ولكن ضمِّن معنى الابتعاد والخروج والانحراف؛ كأنَّه قال: فليحذر الذين يبتعدون عن أمره، أو ينحرفون عن أَمره"[64].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ "ما كان يقوله البلاغيون القدماء عن التضمين وهو: ــ في مصطلحهم ــ الارتباط الدلاليُّ المباشر، أو التعالق النحويُّ بين الأبيات المختلفة"[65]. فالتضمين: هو إشراب لفظٍ معنى لفظٍ آخرَ؛ فيحلَّ محلَّه؛ ويعرِّفه السيوطي بقوله: "هو إيقاع لفظٍ موقع غيره لتضمُّنه معناه؛ وهو نوع مــن المجاز"[66].

والأدوات بمجملها تقوم بوظيفة الربط بين الوظائف النحويَّة المكوِّنة للجمل والتراكيب، وإنَّ وظيفة التعليق التي تنهض بها الأدوات تجعلها من مكوِّنات الحقل النحويِّ لا الحقل المعجميِّ، والأدوات منها ما يختصُّ بالجمل، ومنها ما يختصُّ بالمفردات.

فأدوات الجمل: رُتْبتها جميعاً هــي الصدارة؛ مثلما "أنَّ رتبة حرف الجرِّ هي التقــدُّم على المجرور، ورتبة حرف العطف هي التقدُّم على المعطوف، ويتقدَّم حرف الاستثناء على المستثنى، وواو المعيَّة على المفعول معه، وواو الحال على جملة الحال"[67]. فالأدوات الداخلة على الجمل لها رتبة الصدارة.

وأمَّا الأدوات الداخلة على المفردات: فرتبتها التقدُّم لأنَّها احتلَّت الصدر؛ ومعنى أنَّ الكلمة لها صدر الكلام: "أنَّها تقع في صدر الجملة؛ فلا يتقدَّم عليها ركنٌ من أركانها ولا هو من تمامها. فتقول مثلاً: كيف أنت؟ وكيف جاء أخوك؟ ومن أكرمت؟ ولا تقول: أنت كيف؟ ولا جاء أخوك كيف؟ ولا أكرمت مَنْ؟"[68].

ولكلِّ أداةٍ من هذه الأدوات ضمائمها الخاصَّة بها؛ "فهي تتطلَّب بعدها شيئاً بعينه؛ فتكون قرينةً متعدِّدة جوانب الدلالة؛ حيث تدلُّ بمعناها الوظيفيِّ، وبموقعها، وبتضامِّها مع الكلمات الأُخرى، وبما قد يكون متَّفقاً مع وجودها من علامات إعرابيَّةٍ على ضمائمها"[69]. وهناك من يبالغ في التقليل من أهميَّة هذه الكلمات ويذهب إلى أنَّ العناصر اللغويَّة "ذات المعنى الوظيفيِّ (كالأدوات والحروف والروابط)... يجري إهمال ذكرها غالباً في الكلام الحقيقيِّ؛ حتى إنَّها ليندر التعرُّف عليها خارج سياق موقعها"[70]. ولا تجعلنا هكذا آراءٌ نغفل عن أهميَّة الحروف بما تشكله من قرائن لفظيَّةٍ؛ تعبِّر عن العلاقات في التركيب؛ كما أنَّها من جهةٍ أُخرى أداةٌ لإيجاد المعاني في غيرها، وهذا ما يفصلها عن الأسماء والأفعال والصفات، فهي تنهض بمعانٍ كثيرةٍ كالاستفهام والنفي والتوكيد والاستثناء والعرض...إلخ. فالحروف العاملة مختصَّةٌ بمدخولاتها؛ فهي بالنسبة لها كالجزء من الكلِّ؛ أسماءً كانت أو أفعالاً.

---

[63] – سورة النور ، الآية 63.

[64] – السامرَّائي، د. فاضل صالح. *معاني النحو* ،ج 3، ص13. وفي شرح الأُشموني:" (أن يخالفوا) في الآية ضُمِّنت معنى (يخرجون)."، الأُشموني ، علي بن محمَّد. *شرح الأُشموني على ألفيَّة ابن مالك* ، تحــ: حسن حمد ،ج1. ص446.

[65] – فضل، د. صلاح. بلاغة الخطاب وعلم النص، ط1، الشركة المصرية العالمية للنشر ، مكتبة لبنان ، 1996، ص342.

[66] – السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. *الإتقان في علوم القرآن* ، ج2 ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، دت. ، ص90.

[67] – حسَّان ، د.تمَّام. *اللغة العربية معناها ومبناها* ، ط4، عالم الكتب ، 2004م. ، ص126.

[68] – الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص70.

[69] – اللغة العربية معناها ومبناها ، ص225.

[70] – بو جراند، روبرت دي. *النصّ والخطاب والإجراء* ، ترجمة: د. تمام حسَّان ، ص140. وهذا الرأي لا ينطبق بحال من الأحوال على اللغة العربية إذ إنَّ صاحبه ليس من الناطقين بها.

5ــ الترخُّص في التضامِّ:

يأْتي التضامُّ من لزوم لفظٍ لفظاً آخر، ومناسبته له حيث لا يمنع مانعٌ من مصاحبته له في تركيبٍ واحدٍ، ويأْتي التنافي بعكسه لأنَّ كلَّ عنصرين نحويَّين متنافرين لا يردان متواليين في تركيبٍ واحدٍ. ويرى الدكتور تمَّام حسَّان أنَّ الترخُّص في التضامِّ هو "إهدار قرينة التضامِّ تحدِّياً للقاعدة"[71]، ولا يكون ذلك إلاَّ واللبْس مأمونٌ، لأنَّ بقيَّة القرائن تجبر النقص الذي وقع من إهدار إحداها. ففي قوله تعالى: ﴿**لاَ يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا**﴾[72]. فالتقدير: لا يستوي منكم من أَنفق من قبلِ الفتح وقاتل؛ ومن أَنفق من بعدِ الفتح وقاتل، والذي دلَّنا على هذا المحذوف؛ هو القِسْم الثاني الذي دلَّ على عديل الأوَّل؛ وقد جاء مستأْنَفاً دالاًّ على المحذوف في القسْم الأوَّل من السِّياق[73].

شروط الحذف:

ليست ظاهرة الحذف غريبةً أو نادرةً في الدرس النحويِّ فقد جاء في الخصائص: "قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شئٌ من ذلك إلاَّ عن دليلٍ عليه، وإلاَّ كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته"[74]، ولهذا يرى معظم النحاة أنَّ صحَّة الحذف تقوم على وجــود دليلٍ مقاليٍّ أو مقاميٍّ يشير إلى المحذوف، وكذلك يرون أنَّ من شروط الحذف ألاَّ ينتج عنه ضررٌ معنويٌّ أو صناعيٌّ؛ يؤدِّيان إلى وصم التعبير نحويَّاً بعدم الصحَّة المعياريَّة.

فالدليل المقاليُّ: يكون بوجود دليلٍ لفظيٍّ علــى المحذوف، كقوله تعالى: ﴿**وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْاْ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا**﴾[75] أي: أَنزل خيراً. ومنه ما يأتي من التعبير في صورة مبتدأ بلا خبرٍ، أو خبرٍ بلا مبتدأ، كما في قوله تعالى: ﴿**إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ**﴾[76]. "أي: سلامٌ عليكم؛ أنتم قوم مُنْكرون، فحذف خبر الأُولى ومبتدأ الثانية"[77].

والدليل الحاليُّ والمقاميُّ: و ذلك أن تقول لمن كان يتكلَّم وسكتَ: حديثَك. أيْ: أكمل حديثك أو تابع حديثك.

ومن ذلك "ما يدلُّ عليه السِّياق؛ كحذف جواب الشرط أو جواب القسَم أو حذف تعبيرٍ ما؛ اعتماداً على السِّياق الذي ورد فيه"[78]، كقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى**﴾[79]. ولم يذكر الجواب اعتماداً على ما فُهِم من السِّياق.

والضرر المعنويُّ: كحذف المستثنَى؛ "كما في قولك: ما ضربت إلاَّ زيداً"[80]. فإنَّك إن حذفت(زيداً) لم يتبيَّن من وقع عليه الفعل، ولم نصل إلى الوظيفة الدلاليَّة للجملة.

---

(71) – حسَّان ، د. تمَّام. *البيان في روائع القرآن*. ج1 ، ص 251.

(72) – سورة الحديد ،الآية 10.

(73) – ينظر حسَّان ، د. تمَّام. *البيان في روائع القرآن*، ج1 ، ص253.

(74) – ابن جنِّي ، الخصائص ، ص360/2.

(75) – سورة النحل ، الآية 30.

(76) – سورة الذاريات ، الآية 25.

(77) – ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن هشام. *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* ، تحــ: د. مازن المبارك ، ص 568.

(78) – الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص77.

(79) – سورة الرعد ، الآية 31.

(80) – ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن هشام. *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* ، تحــ: د. مازن المبارك، ص 568.

والضرر الصناعيُّ: وهو"كما في قولك: زيدٌ ضربتُه"[81]. فإن كان المحذوف فُضْلة؛ فإنَّه لا يُشترط في حذفه وجدان الدليل، ولكن يُشترط أن لا يكون في حذفه ضررٌ .

الفرق بين الحذف وعدم الذكر:

يُطلق الحذف عادةً على ما الأصل فيه أن يُذكر، وذلك مثل: حذف المبتدأ، وحذف الخبر، وحذف عامل المفعول به، وعامل المفعول المطلق، وحذف المفعول به الذي ينبغي ذكره. ففي قولنا: هو يكتب روايةً، وقولنا: هو يكتب. نجد أنَّ الجملة الأُولى فيها ذكرٌ لموضوع الكتابة، أمَّا الجملة الثانية فإنَّها ليس فيها حذفٌ؛ بل فيها عدم ذكرٍ لموضوع الكتابة أصلاً. وقد أشار ابن هشام إلي عدم الذكر بقوله: "جرت عادة النحويين أن يقولوا: يحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً، ويريدون بالاختصار: الحذف لدليلٍ، وبالاقتصار: الحذف لغير دليلٍ، ويمثِّلونه بنحو: ﴿**كُلُواْ وَاشْرَبُواْ**﴾[82]. أي: أوقعوا هذين الفعلين ...

والتحقيق أن يقال: إنَّه تارةً يتعلَّق الغرض بالإعلام بمجرَّد وقوع الفعل من غير تعيين مَن أوقعه، أو مَن أُوقع عليه، فيُجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كونٍ عامٍّ ، فيقال: حصل حريقٌ أو نهْبٌ.

وتارةً يتعلَّق بالإعلام بمجرَّد إيقاع الفاعل للفعل، فيُقتصر عليهما، ولا يُذكر المفعول، ولا يُنوى، إذ المنويُّ كالثابت، ولا يسمَّى محذوفاً، لأنَّ الفعل ينزَّل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له، ومنه ﴿**رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِـــي وَيُمِيتُ**﴾[83]...

وتارةً يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله، فيُذكران نحو: ﴿**لاَ تَأْكُلُواْ الرِّبَا**﴾[84]...[85].

وجاء في دلائل الإعجاز: "فاعلم أنَّ أغراض الناس تختلف في ذكْر الأفعال المتعدِّية فهم يذكرونها تارةً، ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقَّت منها للفاعلين؛ من غير أن يتعرَّضوا لذكر المفعولين، فإذا/كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدِّي كغير المتعدِّي مثلاً في أنَّك لا ترى له مفعولاً لا لفظاً ولا تقديراً، ومثال ذلك قول الناس: فلانٌ يحلُّ ويعقد، ويأمر وينهى، ويضرُّ وينفع، وكقولهم: هو يعطي ويجزل، ويقري ويضيف، المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرَّض لحديث المفعول...فهذا قِسْمٌ من خلوِّ الفعل عن المفعول وهو أن لا يكون له مفعولٌ يمكن النصُّ عليه"[86]. ومثل ذلك ما نجده في قوله تعالى: ﴿**فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا**﴾[87]، وقوله: ﴿**وَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ** ﴾[88]. "فقد ذَكَرَ الرَّغَد في آية البقرة ولم يذكره في الثانية، فليس في الجملة حذفٌ؛ وإنَّما ليس فيها ذكرٌ لِمَا ذكره في الأُولى" [89].

---

[81] – المصدر نفسه، ص 568 .

[82] – سورة البقرة ، الآية 60. وسورة الطور، الآية19. وسورة الحاقَّة، الآية24. وسورة المرسلات، الآية43.

[83] – سورة البقرة ، الآية 258.

[84] – سورة آل عمران، الآية 130.

[85] – ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن هشام. *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* ، تحـــ: د. مازن المبارك، ص 575.

[86] – الجرجاني ، عبد القاهر. *دلائل الإعجاز* ، تصحيح وتعليق: محمَّد الشنقيطي والسيد محمَّد رشيد رضا ، دار المعرفة، بيروت، 1982م. ص119/118.

[87] – سورة البقرة ، الآية 58.

[88] – سورة الأعراف، الآية 161.

[89] – الجملة العربيَّة تأليفها وأقسامها ، ص 94.

من هنا كان لزاماً على الدَّارسين التفريق بين الحذف وعدم الذكر، إذ "لو جعلنا عدم الذكر حذفاً لكانت كلُّ جمل العربيَّة فيها حذفٌ بلا استثناءٍ، لأنَّ كلَّ جملةٍ يمكن أن تَذكُر فيها أموراً لا تَذكُرها في أُخرى؛ ومعنى ذلك أن يكون الأصل الحذف وليس الذكر"[90].

وهنا يجدر التنبيه إلى أنَّ التقدير هو: "أمرٌ صناعيٌّ لا علاقة له بالمعنى، وليس حقيقةً لغويَّةً"[91]. وليس معنى ذلك أنَّ كلَّ مرحلةٍ من مراحل تقدير الحذف قد تكلَّمت بها العرب، فمن المعلوم أنَّ كلَّ ما دلَّت عليه قرينةٌ يمكن حذفه.

والحذف: ما هو إلاَّ إسقاطٌ لقرينةٍ أغنت عنها قرائنُ أُخرى. فمن ذلك قول عبيد بن الأبرص[92]

نحنُ الأُلى فَاجْمَعْ جُمُوْ عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

"أي: الأُلى عرفت عـــدم مبالاتهم بأعدائهم"[93]. ومنه أيضـــاً جواز حذفها حينما يراد بها الإبهام، نحو قولهم في المثل: "بعد اللَّتيَّا والتي. بحـــذف الصلة في كلِّ واحدٍ منهما"[94]، وذلك استعظاماً للمحذوف وتنبيهاً على أن المشار إليها باللَّتيَّا والتي هي الشدائد والمِحَن، قال الرضيُّ: "وقد التزم حذفها مع اللَّتيَّا معطوفا عليها التي، إذا قصد بهما الدواهي ليفيد حذفها أن الداهيتين: الصغيرة والكبيرة، وصلتا إلى حدٍّ من العظم لا يمكن شرحه، ولا يدخل في حيِّز البيان، فلذلك تركتا على إبهامهما بغير صلةٍ مبيِّنةٍ"[95]. فحذْف الصلة إمَّا أن يكون بقصد إبهامها على السامع؛ ليذهب ذهنه بها كلَّ مذهب؛ أو إنَّها لعظم خطرها تستعصي على البيان أن يحيط بها أو يجلِّيها.

وقد ورد أيضاً حذْف المبتدأ من الجملة الحاليَّة. قال ابن مالك:

وذاتُ واوٍ بعْدَها انْوِ مُبتَدا لَهُ المضارعَ اجعلَنَّ مُسْنَدا

جاء في شرح الأُشموني "أي: إذا جاء من كلامهم ما ظاهره: أنَّ جملة الحال المصدَّرة بمضارعٍ مُثبَتٍ تلت الواو، حُمل على أنَّ المضارع خبر مبتدأٍ محذوفٍ؛ من ذلك قولهم: "قمتُ وأصكُّ عينه، أي: وأنا أَصكُّ"[96].

---

[90] – المرجع نفسه ، ص 95.

[91] – المرجع نفسه ، ص88.

[92] – عبيد بن الأبرص. *الديوان* ، تحـــ: حسين نصَّار، منشورات البابي الحلبي ، ط1 ، 1957م ، ص142. *المقاصد النحويَّة في شرح شواهد شروح الألفيَّة* ،ج1، مطبوع بهامش خزانة الأدب ، دار صادر ، دت ، ص490، والبغدادي ، عبد القادر بن عمر. *خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب* ،ج1، دار صادر ، دت. ، ص322 ، وابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن هشام. *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* ، تحـــ: د. مازن المبارك ، ص96 ، والشنقيطي ، أحمد الأمين. *الدرر اللوامع* ،ج1، تحـــ: أحمد السيد أحمد علي ، ص184، والأُشموني ، علي بن محمَّد. *شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك* ، ج1 ، تحـــ: حسن حمد ، ص147.

[93] – السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. ، *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع* ، ج1، ط1، تحـــ: أحمد شمس الدين دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1998م. ، ص290.

[94] – ابن يعيش ، موفق الدين علي بن يعيش. *شرح المفصَّل* ،ج3 ،الطباعة المنيرية ، ص153 ، المثل ورد في النيسابوري ،أحمد بن محمَّد الميداني، *مجمع الأمثال* ،ج1، تحـــ: محمَّد محيي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة ، بيروت ، دت، ص164 وكذلك في البكري ، أبو عبيد الله ، *فصل المقال في شرح كتاب الأمثال*، ط3 ، تحـــ: د. إحسان عبَّاس ، د. عبد المجيد عابدين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1983م ، ص370.

[95] – الإستراباذي ، رضيُّ الدين. *شرح الرضيِّ على الكافية*،ج3، ص152 .

[96] – الأُشموني ، علي بن محمَّد. *شرح الأُشموني على ألفيَّة ابن مالك* ،ج2 ، تحـــ: حسن حمد ، ص31.

ومثله قول الشاعر[97]:

عُلِّقْتُهَا عَرَضَاً وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا زَعْمَاً لَعَمْرُ أَبِيْكَ لَيْسَ بِمَزْعَمِ

قال ابن هشام: "واو الحال والمضارع خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، أي: وأنا أقتل"[98].

6ــ الترخُّص في العلامة الإعرابيَّة:

الكلمة قد تكون معربةً في لهجةٍ ومبْنيَّةٍ في لهجةٍ أُخرى، وقد تكون معربةً بحركةٍ في لهجةٍ؛ ومعربةً بحركةٍ أُخرى أو بحرفٍ في لهجةٍ أُخرى. وهي أيضاً تحتلُّ داخل الجملة وظيفةً نحويَّةً واحدةً؛ رغــم تنوُّع علامات الإعراب والبناء كما تقــدَّم، وهذا الأمر يؤدِّي إلى تعــدُّد القواعد النحويَّة في الظاهرة الواحدة. ففي قوله تعالى: ﴿**فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاء فَيَشْفَعُواْ لَنَا**﴾[99]، وقوله تعالى: ﴿**أَنْ تَقُولُواْ مَا جَاءنَا مِن بَشِيرٍ وَلاَ نَذِيرٍ**﴾[100]، وقوله: ﴿**وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا**﴾[101]. نجد أنَّ حروف الجرِّ الزائدة قد دخل كلٌّ منها على عنصرٍ يشغل وظيفةً نحويَّةً مختلفةً؛ ومع ذلك فإنَّ العناصر اللغويَّة التي شغلت وظيفة الابتداء والفاعليَّة والمفعوليَّة..إلخ لم تتأثر وظيفتها النحويَّة بدخول حروف الجر عليها، فهي "لم تُخرِج أيَّاً منها عن وظيفته التي يشغلها، لكنَّها في الوقت نفسه حرمته من العلامة الخاصَّة به؛ وشغلته بعلامة الجرِّ. ودلالة جرِّ الفاعل أو المبتدأ أو خبر (ليس) أو (ما) أو المفعول به؛ بحرف الجرِّ الزائد أو الشبيه بالزائد؛ هي التسامح في العلامة الإعرابيَّة الخاصَّة به؛ من أجل المعنى الذي يفيده حرف الجرِّ في الجملة؛ من توكيدٍ أو غيره"[102].

والعلامة الإعرابيَّة لا تظهر بشكلٍ مطَّــردٍ، فهي لا تدلُّنا على المعنى النحويِّ إذا كــان اللفظ مقصــوراً أو منقوصاً في حالتي الرفع والجرِّ، وكذلك المبْنيَّات والماضي والأمر والمضارع الناقص في حالة الرفع، فــدلالة الإعراب على المعنى النحويِّ إنَّما تكون في الفعل المضارع الصحيح الآخر والاسم المتمكِّن.

ومن مظاهر الترخُّص في الإعراب في كتب النحو ما قاله الزجَّاجيُّ في كتاب الجُمل في النحو: "اعلم أنَّ العرب مجمعون على رفع الفاعل ونصب المفعول به إذا ذكر الفاعل، إلاَّ أنَّه قد جاء في الشعر شيءٌ قُلِب فصُيِّر مفعوله فاعلاً، وفاعله مفعولاً على التأْويل ضرورةً... فمنه قول الشاعر:

مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرانُ أَو بَلَغَتْ سَوْءَاتِهِمْ هَجَرُ

---

[97] – عنترة، بن شداد. *الديوان*، محمَّد سعيد مولوي. ط2 ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، دت ، ص191 ، وهو *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب* ،ج2، ص550 ، و *المقاصد النحويَّة في شرح شواهد شروح الألفيَّة* ،ج2، ص188، ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن هشام. *أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك* ،ج2 ، تحــ: بركات يوسف هبود ، دار صادر ، بيروت ، 2000 م. ص291/2 ، والأُشموني، علي بن محمَّد. *شرح الأُشموني على ألفيَّة ابن مالك* ،ج2، تحــ: حسن حمد ، ص31.

[98] – ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن هشام. *أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك* ،ج2 ، ص292.

[99] – سورة الأعراف ، الآية 53.

[100] – سورة المائدة ، الآية 19.

[101] – سورة النساء ، الآية 79.

[102] – عبد اللطيف ، د.محمَّد حماسة. *العلامة الإعرابيَّة في الجملة بين القديم والحديث* ، ص 350.

فقلب الفاعل فصار مفعولاً"[103]. فوضوح المعاني باختلاف أواخر الكلم يدلُّ بشكلٍ قاطعٍ على الدَّور الذي تؤدِّيه العلامة في التفريق بين المعاني، يقول ابن يعيش في ذلك "والإعراب: الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلِم"[104]. وهذا لا يعني أنَّ العلامة وحدها كفيلةٌ وقادرةٌ على إظهار الأبعاد الدلاليَّة لأيِّ نصٍّ وبيانها؛ إذ إنَّ الوظيفة الدلاليَّة للنصِّ تتوقَّف كما يراها الدكتور تمَّام حسَّان: "على وظائف الأصوات، ووظائف المباني، ووظائف القرائن، ونظام العلاقات، فلا يُفصل في الذهن بين كلِّ ذلك إلاَّ لأغراض التحليل اللغويِّ، أمَّا التركيب فلا فصلٌ"[105]. ومع تضافر كلِّ القرائن السابقة وتعاونها وتعاضدها في إنتاج المعنى؛ تبقى العلامة الأداة الطيِّعة السهلة المنال؛ لقيامها دليلاً على المعنى المقصود ومرشداً إليه، والعلامة الإعرابيَّة مرتبطةٌ بالكلمات المعربة؛ فهي تلحق بها دون غيرها؛ لبيان وظائف هذه الكلمات في التراكيب والجمل.

ويجب التعامل مع هذه العلامة بصفتها ظاهرةٌ صوتيَّةٌ؛ وليست خفيَّةً؛ تستوجبها العلاقات النحويَّة للتمييز بين الوظائف داخل التركيب. وإذا كان الإعراب من أخصِّ خصائص العربيَّة، فإنَّه يجب علينا اعتماد حركاته للتمييز بين الوظائف النحويَّة في العموم، وإلاَّ كان المنطوق لوناً واحداً؛ لا تتمايز فيه الأشكال، ولا تختلف فيه الوظائف، ولا نصل من خلاله إلى الأغراض والدلالات.

فالعلامة الإعرابيَّة هي من خواصِّ المفردات داخل الجمـــلة أو التراكيب؛ والإعراب لا يتحدَّد إلاَّ في جملةٍ، وشكلُ أواخر الكلمات لا يتحدَّد إلاَّ بدخولها في جملٍ مفيدةٍ، لأنَّ الكلمات المفردة لا يعرف موقعها من الإعراب إلاَّ بعد توظيفها واستعمالها في جملٍ مفيدةٍ؛ وحينئذٍ تأْخذ وظيفةً نحويَّةً ومعنويَّةً.

والكلمة المعربة هي قرينة العلامة الإعرابيَّة؛ لأنَّها تدخل جملاً مختلفةً، وحين تتغيَّر وظيفتها النحويَّة من جملةٍ لأُخرى يتغيَّر شكل آخرها بتغيِّر موقعها، "فالاختلاف بين وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول في الجملة أدَّى إلى رفع الأوَّل ونصب الثاني"[106].

تقدير العلامة الإعرابيَّة:

قد تسقط العلامة الإعرابيَّة من أحد المواقع في الجملة فيُضْطَرُّ المُعربون إلى تقديرها؛ وما ذاك إلاَّ مراعاةً للحالة الإعرابيَّة أو الوظيفيَّة التي تشغلها الكلمة في الجملة وتوصيفٌ لها، ليصار إلى الربط بين الوظيفة النحويَّة والعلامة الإعرابيَّة، ومن المعلوم أنَّه: "كلَّما قلَّ الإضمار والتقدير؛ كان أولى"[107] ولذلك فإنَّ تقدير العلامة الإعرابيَّة غير الموجودة أصلاً؛ يعتمد على فهْم الحالة الإعرابيَّة من خلال السِّياق والقرائن.

وفي هذا يقول الدكتور محمَّد حماسة: "إنَّ تقدير العلامة الإعرابيَّة قد يكون سببه ما أضفاه النحاة على العلامة من دلالةٍ على الفاعلين أو المفعولِين أو غيرهما من الحالات الإعرابيَّة، ولذلك عندما يتعذَّر النطق بالعلامة

---

[103]– الزجّاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. *الجُمل في النحو*، ط4، تحـــ: د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، إربد، الأردن ، 1988 م. ص203، وينظر ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن هشام. *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* ، تحـــ: د. مازن المبارك ، ص 663، و *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب* ج4 ، ص 58، وهو للأخطل، التغلبي. *الديوان* ، إيليا سليم حاوي ، دار الثقافة ، بيروت، دت ، ص110.

[104]– ابن يعيش، موفق الدين علي بن يعيش. *شرح المفصَّل*، ج1، الطباعة المنيرية ، ص 72.

[105]– حسَّان ، د.تمَّام. *اللغة العربية مبناها ومعناها* ، ص185.

[106]– حسَّان ، د. تمَّام. *مناهج البحث في اللغة* ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1990م. ص 206.

[107]– ابن يعيش، موفق الدين علي بن يعيش. *شرح المفصَّل*، ج1 ، الطباعة المنيرية ، ص90.

الإعرابيَّة يقدِّرونها، وهذا التقدير نوعٌ من الاطِّراد غير المعيب، لأنَّ تقدير العلامة المعيَّنة دلالةٌ على فهْم الحالة الإعرابيَّة"[108]. فالإعراب من مظاهر أمْن اللبْس في التراكيب؛ وهو من أهمِّ ما يؤدِّي إلى حفظ التراكيب من الوقوع في حيِّز اللبْس، إذْ به تعرف مراتب الكلام ومعانيه. فالحركات تكون إعرابيَّةً، وتكون غير إعرابيَّةٍ. فمن الحركات الإعرابيَّة "كسر كاف الخطاب وفتحها، نحو: أكرمتكَ وأكرمتكِ... وحركة ضمائر الرفع المتَّصلة، نحو: أكرمتُ وأكرمتَ وأكرمتِ"[109].

ومن الحركات غير الإعرابيَّة حركة الفتـــح في لام المُستغاث، وحركة الكسر في لام المستغاث له "يقـــال: يا لَزيدٍ لِعَمْروٍ. فيُجرُّ المستغاث بلام مفتوحة، ويُجَرُّ المستغاث لـــه بلامٍ مكسورةٍ"[110]. وعلـــى ذلك قول قيسِ بن ذَريحٍ[111]

تَكَنَّفَنِي الوُشَاةُ فأَزْعَجُونِي فَيَا لَلنَّاس لِلْوَاشي المُطاعِ

ومن ذلك حركات الفعل الثلاثيِّ المعتلِّ العين بعد بنائه للمفعول، فإن فاءه يجب كسرها إن كان واويَّاً نحو "سِمتُ. ولا يجوز الضمُّ/فلا تقول: سُمتُ. لئلاَّ يلتبس بفعل الفاعل، فإنَّه بالضمِّ ليس إلاَّ؛ نحو: سُمتُ العبد[112].

وإن كان يائيَّاً نحو (باع) وجب فيه الضمُّ "فتقول: بُعتَ يا عبدُ. ولا يجوز الكسر، فلا تقول: بِعتَ. لئلاَّ يلتبس بفعل الفاعل؛ فإنَّه بالكسر فقط نحو: بِعتَ الثوب"[113].

الاستنتاجات والتوصيات:

مما سبق يتبيَّن لنا أنَّ دراسة النحو ينبغي أن تبدأ من دراسة نظام الجملة؛ واستكشاف العلاقات بين أجزائها؛ والقرائن التي تعمل على تماسكها وجلاء المراد منها، وإزالة اللبْس في وظائفها. وبالممارسة العمليَّة لهذا النهج؛ يتَّضح أنَّ العلامة الإعرابيَّة هي واحدةٌ من قرائن كثيرةٍ يتوقَّف عليها المعنى النحويُّ.

فما تقدَّم كان توضيحاً لظاهرة الترخُّص في العلاقات النحويَّة؛ وقد خلص البحث فيها إلى ما يلي :

1ــ الترخُّص في القرائن اللفظيَّة هو شائعٌ وليس نادراً كما قد يُظنُّ للوهلة الأُولى؛ فهو كثيرٌ في الشعر وفي النثر، وهو في الشعر لا يقاس بمقياس الصحَّة والخطأ النحويين؛ وذلك لأنَّه ضرورةٌ، ولهذا كانت النظرة إلى الترخُّص في تلك القرائن في الشعر محكوماً عليها وفْق معيار الجمال والقبح، وأمَّا في النثر فقد تبيَّن أنَّ الترخُّص في القرائن اللفظيَّة شائعٌ فيه أيضاً؛ وهذا الترخُّص لا يحكم عليه بالضرورة كما في الشعر، بل ينظر إليه باعتبار الوظائف الدلاليَّة والجماليَّة التي يؤدِّيها.

---

(108) – عبد اللطيف ، د.محمَّد حماسة. *العلامة الإعرابيَّة في الجملة بين القديم والحديث* ، ص 157/ 158.

(109) – السامرَّائي ، د.فاضل صالح. *الجملة العربية والمعنى* ، ص 72.

(110) – ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله. شرح *ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك* ،ج2 تحـــ: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، ط14، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، 1964م. ص 280،.

(111) – سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. *الكتاب* ،ج2 ، ص 216، وهو بلا نسبة في بن يعيش، موفق الدين علي بن يعيش. *شرح المفصَّل*،ج1، الطباعة المنيرية ، ص131.

(112) – ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله. شرح *ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك* ، ص 1/ 505.

(113) – المصدر نفسه ، ص 506/1.

2ــ الرُّخصة مرهونةٌ بمكان ورودها؛ ولهذا لا يقاس عليها، وأمْن اللبْس شرطٌ في استعمالها على أن تكون من الفصيح في عصر الاستشهاد .

3ــ الأُسلوب العدوليُّ خروجٌ عن أصلٍ أو مخالفةٌ لقاعدةٍ، وقد يرقى هذا الخروج، وتلك المخالفة إلى مرتبة الأُصول التي يقاس عليها.

4ــ القرينة تسقط عند إغناء غيرها عنها، وإنَّ في إدراكنا لهذه الحقيقة تفسيراً للكثير ممَّا عدَّه النحاة مسموعاً يحفظ ولا يقاس عليه؛ أو عدَّ شاذّاً، أو قليلاً، أو نادراً.

5ــ معظم القرائن اللفظيَّة صالحةٌ لأن يُترخَّصَ فيها، وأن يُعدلَ عن الاعتماد عليها ، شرط أمْن اللبْس.

6ــ إنَّ المعنى النحويَّ تتضافر القرائن على إظهاره؛ ولا يعني هذا أنَّه يتوجَّب على كلِّ القرائن أن تعمل سويَّةً؛ فقد يتَّضح المعنى النحويُّ من خلال بعضها؛ وعليه فإنَّ المعنى النحويَّ يستغني عن بقيَّة القرائن.

7ــ ويوصي البحث بتتبُّع هذه الظواهر التي وُصفت قديماً بأنَّها من شجاعة العربيَّة، وملاحظة تطبيقاتها والتصرُّف في استعمالاتها في النصوص النثريَّة والشعريَّة على حدٍّ سواءٍ، وربط ذلك بالاستعمالات المعاصرة، ثُمَّ بيان القيم الجماليَّة والوظائف الدلاليَّة التي تنهض بها هذه الظواهر، إضافةً إلى إبراز المعطيات والإمكانات التعبيريَّة التي تقدِّمها هذه الظواهر اللغويَّة للعلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة بشكلٍ عامٍّ .

المراجع : [114]

ــ القرآن الكريم.

ــ الأخطل، التغلبي. *الديوان* ، إيليا سليم حاوي ، دار الثقافة ، بيروت، دت.

ــ الأستراباذي ، رضيُّ الدين. *شرح الرضيِّ على الكافية*، تحــ: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، دت.

ــ الأُشموني ، علي بن محمَّد. *شرح الأُشموني على ألفيَّة ابن مالك* ، تحــ: حسن حمد ، إشراف: د. إيميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1998م.

ــ البغدادي ، عبد القادر بن عمر. *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب* ، دار صادر ، دت.

ــ البكري ، أبو عبيد الله ، *فصل المقال في شرح كتاب الأمثال* تحــ: د. إحسان عبَّاس ، د. عبد المجيد عابدين، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط3 ، 1983م.

ــ بو جراند ، روبرت دي. *النصُّ والخطاب والإجراء* ، ترجمة: د. تمَّام حسَّان ، عالم الكتب، القاهرة ، ط1، 1998م .

ــ الجرجاني ، عبد القاهر. *دلائل الإعجاز* ، تصحيح وتعليق: محمَّد الشنقيطي والسيد محمَّد رشيد رضا ، دار المعرفة، بيروت، 1982 م.

ــ ابن جنَّي ، أبو الفتح عثمان. *الخصائص*، تحــ: محمَّد علي النجَّار، ط2، دار الهدى للطباعة ، بيروت ، دت.

ــ ابن جنَّي، أبو الفتح عثمان. *سرُّ صناعة الإعراب*، تحــ: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985 م.

ــ حسَّان ، د. تمَّام. *البيان في روائع القرآن*. الهيئة المصرية العامة للكتاب ، طبعة خاصَّة تصدرها عالم الكتب ضمن مشروع مكتبة الأسرة ، مهرجان القراءة للجميع ، 2002م.

ــ حسَّان ، د.تمَّام. *اللغة العربية مبناها ومعناها* ، ط4، عالم الكتب ، 2004م.

([114]) ــ لا يعتدُّ بكلمة «ابن» أو«أبو» أو«ال»؛ وترتيب الأعلام القدماء بحسب ما اشتهرت به أسماؤهم ، والمُحْدثين بحسب الكُنى.

ـــ حسَّان ، د. تمَّام. *مناهج البحث في اللغة*، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1990م.
ـــ راضي ، د. عبد الحكيم. *نظرية اللغة في النقد العربي* ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1980م
ـــ الزجَّاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. *الجُمل في النحو*، تحـــ: د. علي توفيق الحمد ، ط4، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، إربد ، الأردن ، 1988 م.
ـــ الزركشي ، بدر الدين محمَّد. *البرهان في علوم القرآن* ، تحـــ: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة ، بيروت، 1391 هـــ.
ـــ الزمخشري ، عمر بن محمود. *الكشَّاف*، ضبط : مصطفى حسين أحمد ، دار الكتاب العربي ، دت.
ـــ السامرَّائي ، د. فاضل صالح. *بلاغة الكلمة في التعبير القرآني* ، دار عمَّار، عمَّان، ط2، 2001م.
ـــ السامرَّائي ، د. فاضل صالح. *الجملة العربية تأليفها وأقسامها* ، ط1، دار الفكر ، عمَّان ، 2002 م.
ـــ السامرَّائي ، د. فاضل صالح. *الجملة العربية والمعنى* ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط 1 ، 2000 م.
ـــ السامرَّائي ، د. فاضل صالح. *معاني النحو* ، ط 2، دار الفكر ، عمَّان ، 2003م.
ـــ ابن السرَّاج ، أبو بكر محمَّد بن سهيل. *الأُصول في النحو* ، تحـــ: د. عبد الحسين الفتلي ، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت ، 1985م.
ـــ سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر. *الكتاب* ، تحـــ: عبد السلام هارون ، ط1، دار الجيل ، بيروت، دت.
ـــ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. *الإتقان في علوم القرآن* ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، دت.
ـــ السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر. *المزهر في علوم اللغة وأنواعها* ، تحـــ: محمَّد أحمد جاد المولى ، علي محمَّد البجَّاوي ، محمَّد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، دت.
ـــ السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. ، *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع* ، تحـــ: أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، 1998م.
ـــ الشنقيطي ، أحمد الأمين. *الدرر اللوامع* ، تحـــ: أحمد السيد أحمد علي ، المكتبة التوفيقية، القاهرة ، دت.
ـــ صمود ، د. حمادي. *التفكير البلاغي عند العرب* ، منشورات الجامعة التونسية ،1981م
ـــ عبد اللطيف ، د. محمَّد حماسة. *بناء الجملة العربية* ، دار الشروق ، القاهرة ، ط1 ،1996 م.
ـــ عبد اللطيف ، د. محمَّد حماسة. *العلامة الإعرابيَّة في الجملة بين القديم والحديث* ، جامعة الكويت ، مطبوعات الجامعة ، 1984م.
ـــ عبيد بن الأبرص. *الديوان* ، تحـــ: حسين نصَّار، منشورات البابي الحلبي ، ط1 ، 1957م.
ـــ ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله. شرح *ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك* ، تحـــ: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، ط14، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، 1964م.
ـــ عنترة بن شداد. *الديوان*، محمَّد سعيد مولوي. ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط2 ، دت.
ـــ العيني ، محمود بن أحمد. *المقاصد النحويَّة في شرح شواهد شروح الألفيَّة* ، مطبوع بهامش خزانة الأدب ، دار صادر ، دت.
ـــ ديوان الفرزدق، شرح عبد الله الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، دط، دت،

ــ القزويني ، الخطيب. *الإيضاح في علوم البلاغة* شرح وتعليق وتنقيح: د. محمَّد عبد المنعم خفاجي ، ط 3، دار الجيل ، بيروت ، دت.
ــ الكميت بن زيد. *الديوان* ، عبد المتعال الصعيدي ، دار الفكر العربي ، دت.
ــ المبرِّد، محمَّد بن يزيد. المقتضب،ج2، ط1، تحــ: حسن حمد ، د.إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ،1999م.
ــ ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم. *لسان العرب* ،ج12،ط1، دار صادر ، بيروت ،2000 م.
ــ النيسابوري ، أحمد بن محمَّد الميداني، *مجمع الأمثال* ، تحــ: محمَّد محيي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة، بيروت ، دت.
ــ ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن هشام. *أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك*، تحــ: بركات يوسف هبود ، دار صادر ، بيروت ، 2000 م.
ــ ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن هشام. شرح شذور الذهب ، تحــ: محمَّد محيي الدين عبد الحميد ، دت.
ــ ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن هشام. *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* ، ط1«ملوَّنة» ، تحــ: د. مازن المبارك ومحمَّد علي خلف الله، مراجعة سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، الناشر خالد العطَّار ، بيروت 3 شباط 1998 م .
ــ ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن هشام. *شرح قطر الندى وبلّ الصدى* ، تحــ: محمَّد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجاريَّة الكبرى ، مصر ، ط11، 1963م.
ــ ابن يعيش ، موفَّق الدين علي بن يعيش. *شرح المفصَّل*، الطباعة المنيريَّة ، بإشراف تعليق مشيخة الأزهر، مصر، دت.